مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

13

الـ عدد

الثالث عشر

سبتمبر 2016م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ

صدق الله العظيم

(سورة الرعد - آيه17)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- أحكام الصلح وأثره في فض النزاعات في الشريعة الإسلامية- والقانون الوضعي.
د. أحمد علي معتوق.....11
2- الهجرة الهلالية وصد الغزوات الصليبية على أفريقية والأندلس 443هـ - 674هـ.

د. إمحمد انويجي غميض.....37

3- أثر الشبهات الشرعية على التمويل بالمرابحة في المصارف الليبية دراسة تطبيقية على عينة من الراغبين في التعامل بالمرابحة المصرفية.

أ. إسماعيل محمد الطوير و أ. نوري محمد اسويسي.....53
4- دور نظم المعلومات التسويقية في تحسين الميزة التنافسية.
د. خالد مسعود الباروني و أ . محمود محمد سعد.....75
5- نظريّة علم الأمراض وأساليب التشخيص عند الأطباء المسلمين.
د. زكيّة بالناصر القعود.....106
6- معيارية الصورة الأدبية قراءة في نقد النيهوم.

د. سالم امحمد سالم العواسي.....130

7- دراسة تحليلية لاتجاهات الأمطار في النطاق الشمالي من ليبيا
للفترة من (1971- 2002).
د.شرف الدين أحمد سالم.....158
8- الاقاليم السياحية بليبيا وامكانية تنميتها.
د.صالحة علي اخليف فلاح.....188
9- التَّرجيحُ بالتَّصْحيحِ عِندَ ابنِ عَقيلٍ في شَرحِ الأَلفِيَّةِ (دراسةٌ وصفيَّةٌ تحليليةٌ).
د. علي محمد علي ناجي.....224

10- الحكم الرشيد "دراسة في المقومات والتحديات ".
د. علي محمد مصطفى ديهوم و أ. عزالدين عبدالحفيظ أبوشينة.....253
11- آيات بين الاستثناء المنقطع و الاستثناء المتصل.
أ.فائزة محمد الكوت.....273
12- الواجب الأخلاقي عند كانط.
د.فوزية محمد مراد.....297
13- التنميط الجنسي في المعاملة الوالدية وتكوين صورة المرأة لدى الطفل دراسية ميدانية.
أ.سعاد علي الرفاعي..... 319
14- دور الأخصائي النفسي بالمدارس الثانوية- الواقع والمأمول.
د. نجاة سالم زريق و د. ربيعة عمر الحضيري.....357
15- الرتبة النحوية وعلاقة الإسناد دراسة لسانية.
د. نجاة صالح محمد اليسير.....371
16-التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية الحكومية والخاصة في المرقب ودورها في تلبية احتياجات السكان
د. نورية محمد أحمد أبوشرنتة.....412
17- الاستعارة والمجاز في جزء تبارك "دراسة تحليلية بلاغية".
نورية عمران أبوناجي.....448
18- قراءة في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي.
أ.هيفاء مصطفى اقنيبر.....462
19- الأعراف الاجتماعية وعلاقتها بحل النزاعات القبلية في شرق ليبيا "المسار أنموذجا".
د. نصر الدين البشير العربي و أ . أحمد علي دعباج.....493
20 – A Descriptive Analytical Study of the Use of Dictionaries by Fourth-year Students of English at El-Mergib University.
Dr. Mohammed Juma Zagood / Mr. Salahedeen Aboshaina.....512

الحكـم الرشيــد "دراسة في المقومات والتحديات "

د. علي محمد مصطفى ديهوم
أ. عزالدين عبدالحفيظ أبوشينة

مقدمـة:

تزامنت الفترة الأخيرة من القرن العشرين، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بتصاعد موجة المطالبة بالديمقراطية في مختلف دول العالم، وارتبط ذلك بظهور أنماط حكم وفلسفات دعت إليها المنظمات الدولية بهدف التقليص من مستويات الفقر ودفع التنمية لتحقيق أهداف تكون أكثر اهتماماً بالإنسان.

لذا فقد طرحت الدوائر السياسية والبحثية مفهوم الحكم الرشيد كمفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، حيث استخدم هذا المفهوم في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين، من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شئون المجتمع باتجاه تطويري وتقدمي، حيث يستند الحكم فيها إلى قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير المجتمع وبتقديم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم وذلك برضاهم ومشاركتهم ودعمهم، وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد ويشجع على العدالة والمساواة ويخلق ويحفز الاحترام والثقة المتبادلة.

إشكالية البحث:

تدور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيسي وهو: ماهي طبيعة الحكم الرشيد والتحديات التي تواجهه ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تعرضه لموضوع مهم يشغل اهتمام الباحثين والمفكرين والسياسيين وهو الحكم الرشيد .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. تحديد طبيعة الحكم الرشيد.
2. تحديد مقومات الحكم الرشيد .
3. تحديد التحديات التي تواجه الحكم الرشيد.

منهجية البحث:

سيتم استخدام المنهج التحليلي والمقارن.

تقسيمات البحث:

وللبحث في هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور هي:

- **أولاً:** مفهوم الحكم الرشيد.
- **ثانياً:** مقومات الحكم الرشيد .
- **ثالثاً:** تحديات بناء الحكم الرشيد.

أولاً: مفهوم الحكم الرشيد:

تعتبر هذه المفاهيم مثيرة للجدل بين الباحثين والمفكرين في مجال العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، كما تعتبر محاولة ضبط المفاهيم الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها يتم الولوج في عالم البحث حيث سنحاول في هذا الجانب ضبط أهم المفاهيم التي تمثل متغيرات هذا البحث وهي مفهوم الحكم الرشيد، حيث يمكن القول أن هذا المصطلح ولد مع الدعوات الجديدة إلى إعادة بناء الديمقراطية وتبني الإصلاحات الاقتصادية، وتوسيع وظيفة المجتمع المدني في ظل أطر عمل تتسم بالشفافية والمشاركة.

نشير في البداية إلى أن مفهوم الحكم الرشيد تعتريه عدة إشكالات منهجية كباقي المفاهيم الاجتماعية الأخرى منها إشكالية الترجمة، فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية فعلى سبيل المثال

هناك عدة دلالات للمفهوم منها، الحكم الرشيد، أسلوب الحكم، الحاكمية، الحاكمة، الحكم الجيد، إدارة شئون الدولة والمجتمع ...الخ.

إلى جانب هذا لا يوجد هناك تعريف واحد موحد يعبر عن المعنى الدقيق للمفهوم بل هناك أكثر من تعريف وهذا ما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا الأخير.

حيث أسهم الكثير من المفكرين والعلماء بالإضافة إلى العديد من المؤسسات في وضع تعريف لهذا المفهوم وسنحاول إبراز أهم التعريفات لمصطلح الحكم الرشيد:

1. إسهامات المؤسسات والمراكز الدولية:

- **تعريف البنك الدولي:**

لقد قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم حيث عرفه بأنه "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وهو بذلك يقترب من تعريف عالم السياسة الأمريكي "ديفيد أستون" لعلم السياسة "التوزيع السلطوي للقيم" حيث يتضمن كلاهما ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم.

استخدم أستون السلطة في تعريفه بينما البنك الدولي حرص على استخدام كلمة القوة "تشمل السلطة والنفوذ" وتعبر أيضاً عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم.

وبالتالي تسمح بوجود أدوار فاعلين رسميين وغير رسميين، وينطلق البنك الدولي من فكرة تطوير المؤسسات "مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية، وسلوكيات الأفراد والمنظمات ويتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما،

معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها، من أجل تقديم خدمات جيدة وفعالة". [1]

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP":**

يعرفه البرنامج بأنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحاولون حل خلافاتهم عن طريق الوساطة".

والجدير بالذكر أن هذا التعريف تضمن كل الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية، ويعد الحكم الرشيد بمثابة الحكم الذي يمكن الإنسان من العيش بحرية واستقرار من جهة، وتشارك المؤسسات والآليات والقواعد الرسمية وغير الرسمية في تجسيد الرفاهية والمصالح العامة في الواقع من جهة أخرى. [2]

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

حيث يشمل هذا "التعريف مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء أفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية والاقتصادية، ويؤكد هذا التعريف على أن مفهوم الحكم لا يرتكز فقط على فعالية المؤسسات وإنما يشمل القيم التي تحتويها المؤسسات مثل المسألة والرقابة والنزاهة". [3]

- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2002):**

([1])– حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، 2012، ص25.

([2])– بشره وعلي محمد أمين، آليات الحكم الراشد في إدارة التنوع الثقافي "دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من جامعة السليمانية العراق، 2014، ص10.

([3])– سلوى شعراوي جمعة وآخرون، إدارة شئون الدولة والمجتمع، ط1، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات, بلا. ت)، ص4.

وفقاً لهذا التقرير فإن الحكم الرشيد هو "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً، ويكون مسئولاً أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". [1]

وبهذا يركز هذا التعريف على الهدف النهائي من الحكم الرشيد ويؤكد على التمثيل الكامل للشعب في الحكم، لكي يحقق المصالح العامة لكل فئات الشعب.

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة:**

لقد تم استخدام مصطلح الحكم الرشيد من قبل الأمم المتحدة منذ أكثر من عقدين من الزمن لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شئون المجتمع باتجاه تطويري تنموي وتقدمي أي أنه يرمز إلى "الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم". [2]

- **تعريف لجنة الحكم العالمية:**

حيث تعرف الحكم الرشيد بأنه "مجموع مختلف الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدير هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات

([1])– البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2007، عمان الأردن، ص101.

([2])– حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص96.

والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة توافقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للجميع". [1]

- **تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية:**

حيث عرفت الحكم الرشيد بأنه "الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية توسيع المشاركة السياسية". [2]

2. إسهامات المفكرين والشخصيات الدولية:

- **تعريف السيد "كوفي عنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة:**

يعرفه بأنه "ضمان احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، وتعزيز الديمقراطية، والشفافية والقدرة في مجال الإدارة العامة، فالحكم الرشيد هو مصطلح يرمز إلى فعل نقلة نوعية لدور الحكومات تجاه الحقوق والكفاءة في الإدارة والشفافية في الحكم بما يخدم المواطنين في نهاية المطاف". [3]

- **تعريف "Marcou, Rangeon et Thiebault":**

يعرف الحكم الرشيد بأنه هو "الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون القطاع الخاص وكذلك المنظمات العمومية والمجتمعات الخاصة بالمواطنين أو أي أشكال أخرى يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة". [4]

- **تعريف عبد الرزاق مقرئ:**

يعرفه بأنه هو الحكم الذي يقدر على ضمان حاجات الناس الآن، وحاجات

([1])– حسين عبد القادر، مصدر سابق، ص27.

([2])– ستار شرهان الزهيري، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة والديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد السابع، ص77.

([3])– بشيرة وعلي محمد أمين، مصدر سابق، ص11.

([4])– حسين عبد القادر، مصدر سابق، ص28.

الأجيال القادمة، ولا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وفي استقرار البلد وانسجامه وسيادته. [1]

- **تعريف "Hewit, cyntyia":**

بأنه "القدرة على التسيير الفعال لكل المنظمات ويتجلى ذلك في اتخاذ القرارات الملائمة بدقة والبحث عن الديناميكية على مستوى النشاط الجماعي لخدمة الصالح العام والخاص".[2]

وفي ظل هذه التعريفات يمكن القول بأن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر دقة ووضوحاً من التعريفات الأخرى، وأكثر قابلية للبحث والتقصي وخاضع للمعايير التي يمكن قياسها واستخدامها في المقارنة بين الحالات المختلفة، وبهذا فإنه في ظل الحكم الرشيد تكون موارد الدولة في خدمة التطور والتنمية وخاضعة للتوزيع العادل بين المواطنين بشكل شفاف وقابل للمساءلة ويراعى فيه المشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون والتنظيم والتخطيط الإستراتيجي.

ثانياً: مرتكزات ومقومات الحكم الرشيد:

يقوم الحكم الرشيد في الدول على مجموعة من المبادئ والمرتكزات والمقومات التي تشكل مضمون هذا النوع من الحكم، وقد استقر في الذهن السياسي والإنساني أن الحكم الرشيد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة، ومن أفراد يتفاعلون اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، وهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شئون بلد ما على المستويات كافة، وهو

(1)– عربي محمد، الديمقراطية والحكم الرشيد، مجلة السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، عدد خاص، أبريل 2011، ص372.

(2)– كريمة يقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، الجزائر، 2012، ص229.

الأنظمة والإجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة السياسية باسم الدستور ومن ذلك اختيار القيادات وتداول السلطة ويعمل على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية ويمكن إجمال أهم المبادئ والمرتكزات بالآتي:

1. المشاركة:

تعد المشاركة في إدارة الشئون العامة معياراً حيوياً وكجزء وكشرط للمساءلة الفعلية، فالمشاركة هي حجر الزاوية للحكم الرشيد، يتعين على المشاركة أن تقدم فرصة عادلة لجميع المواطنين في إدارة الشئون العامة بغض النظر عن طبقتهم ونوعهم الاجتماعي، وتكون المشاركة على المستوى الحكومي من خلال المشاركة في تحسين الأداء واستدامة السياسات والبرامج والمشاريع وتحسين تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع العامة.

أما المشاركة في القطاع الخاص أو في الحياة الاقتصادية تؤدي إلى تعزيز الأداء الاقتصادي الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، هذا وتبرز أهمية المشاركة على مستوى المجتمع المدني من خلال تقديم وسيلة بديلة لتوجيه طاقات المواطنين، وتحديد مصالح الشعب وتعبئة الرأي العام لدعم هذه المصالح وتنظيم العمل وفقاً لذلك، فالمجتمع المدني يشكل حليفاً مفيداً في تعزيز المشاركة مع القطاع الحكومي والخاص. [1]

2. الشرعية:

تعد الشرعية السياسية محصلة لصورة التفاعل بين السلطة وبين المواطنين إذ أنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن، على أساس الوثوق بها فيما تخطط وتنفذ من سياسات، ليس من حيث نجاعتها فقط، ولكن من حيث أنها أصلاً مستلهمة من تطلعات الناس، إذ هي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم المجتمع.

([1])– عبد العزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر العربي والإسلامي "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014، ص30.

ويرى "ماكس فيبر" أن النظام السياسي يكون شرعياً أي صالحاً وراشداً، عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بالرضا عن هذا النظام، وينشأ عن هذه الشرعية استقرار الحالة التصالحية بين الحاكم وبين المحكومين، ويشترط موريس أن يتأتى الرضا عن قبول اختياري وعميق، وليس ما يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية أي بالضغط أو الإكراه، أو الإغراء أو الترهيب أو الترغيب، ويؤكد "ديفيد ايستون" أن اليقين والحق هما مهد الشرعية، وأن هذا اليقين لدى المواطن يعكس بشكل ضمني أو صريح، حقيقة إيمانية بأن أمور القبول والطاعة هي مطابقة لمبادئه وأخلاقه ولما هو صحيح ومحقق في المجال السياسي.

وهكذا فإن مفهوم الشرعية يشير بمدلولاته الدقيقة إلى شرعية السلطة القائمة، من حيث صلاحيتها كسلطة، أي الأمر الذي يستوجب التكلف بالطاعة، وهنا لابد من فهم شرعية المعارضة كونها تعبيراً عن وجهات نظر أخرى حول تحقيق المصلحة العليا للدولة وللمواطنين واجتهادات ربما تختلف مع آراء السلطة. [1]

3. الشفافية:

وهي ترمز إلى حق المواطنين في التعرف والاطلاع على المعلومات الضرورية والموثوقة وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك، المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، ويجب نشرها واطلاع المواطنين عليها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، وتقليص الفساد من جهة أخرى، كما أن للكلمة تعريفاً سياسياً واقتصادياً لها دلائل كثيرة وهو: "توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرار المتعلقة بالأفراد أو الشركات ذوي الصفة العامة، وهكذا فهناك ثلاثة مكونات المعلومات الشفافة وهي: أن تكون متاحة

(1)- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد "إطار نظري"، ط1، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص59-60.

لجميع المواطنين وأن تكون وثيقة الصلة بالموضوع مع إمكانية الاعتماد على المعلومات. (1)

4. دورية الانتخابات:

تعتبر دورية الانتخابات، من أجل تحديد القيادات، ركناً أساسياً من الديمقراطية، ودلالة على مدى رشادة الحكم السياسي.

وهنا لابد من الانتباه إلى أن اختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات، تشكل مجالاً واسعاً للتلاعب بخيارات الناس، وتحد من مشاركتهم وبالتالي تنتقص من درجة الرشادة في الحكم. (2)

5. المساءلة والمحاسبة:

يقصد بها أن يكون جميع المسئولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، والغرض من عملية المساءلة والمحاسبة هو الحد من الفساد واستخدام الموقع الوظيفي لأغراض شخصية، وللمساءلة صور عديدة منها:

أ- **المساءلة الذاتية:** وتتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب، والعقاب، الأمر الذي يجعل العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه هو أرقى صبغة للمساءلة وأقلها كلفة.

ب- **المساءلة المجتمعية:** حين تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية التعبير وانتخاب وتشكيل الأحزاب وشفافية القرارات واستقلالية القضاء وحرمة المال العام وتحرير الإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

---

(1)- هاني توفيق، "الشفافية والمساءلة .. رفاعية أم ضرورة"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 12، يناير 2005، ص12.

(2)- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، مصدر سابق، ص62.

ج- **المساءلة الداخلية:** وتتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيقين الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسئولية.

كما يمكن تقسيم الرقابة والمساءلة إلى المساءلة التنفيذية والمساءلة البرلمانية والمساءلة القضائية. [1]

وبهذا فإن أي مجتمع أو نظام سياسي يعمل على تطبيق المساءلة يستطيع ضمان التقدم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ويتحقق الحكم الرشيد.

6. سيادة القانون:

يتطلب الحكم الرشيد أطر قانونية عادلة ونزيهة فسيادة القانون تعني الحفاظ على نزاهة وفعالية النظام القانوني واستقلالية السلطة القضائية وكل وكالات وجهات تطبيق القانون بصورة محايدة وغير قابلة لعدم المساءلة والمحاسبة، كما تتطلب سيادة القانون حماية الحقوق الكاملة للإنسان، والحفاظ على الإطار الجيد للقانون وتحقيق العدالة، كما يوفر القانون آليات لحل النزاعات والوصول المتكافئ إلى العدالة، فالسيادة هي بمثابة الإطار الذي يضمن فيه السير الجيد للحكم الرشيد ولذا فإنه يعد مرتكزاً أساسياً للحكم الرشيد. [2]

7. التوافق:

التوافق هو عملية تعبئة الموارد وتحديد فرص الأداء أمام الأفراد والجماعات داخل النظام والتوافق يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وتقوم التوافقية على فكرة جوهرية هي "أن الميول الصراعية المتأصلة في قيمة المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، ومن شأن السلوك التعاوني كبح

([1])- بشيرة وعلي محمد أمين، مصدر سابق، صص34-35.

([2])- خيرة بن عبد العزيز، مصدر سابق، ص31.

جماح العنف، على الصعيد القاعدي، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي، وخاصة في الدول ذات التركيبة السكانية المتعددة وهي ما تعرف بالدولة التوافقية وتعني "الدولة التي يكون سكانها من أقليات عرقية ودينية ولغوية متنوعة، ولا يشكل كل واحد منها الأغلبية".[1]

8. الكفاءة والفعالية:

وهي تعني أن الحكم الرشيد بمؤسساته وآلياته يعمل على تحقيق نتائج تلبي احتياجات المجتمع بشرط الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لهم، ومفهوم الكفاءة في سياق الحكم الرشيد تعني أيضاً الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة، فالفعاليات الاقتصادية تتطلب ضمانات معقولة حول السلوك المستقبلي للمتغيرات الرئيسية والحكومات بحاجة إلى الاستجابة بمرونة للظروف المتغيرة من خلال الترتيبات المؤسسية المناسبة، ولقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من الأسس الخاصة بالكفاءة وهي:

- الجاهزية والاستجابة للخدمات المقدمة ولاقتراحات أفراد المجتمع.
- التوجه نحو الاجتماعية لتحقيق التوافق بين المصالح والفئات المختلفة داخل المجتمع.
- الرؤية الإستراتيجية.
- البيئة السليمة. [2]

9. المساواة:

تعد المساواة مبدأ من المبادئ الدستورية الأساسية في معظم الدساتير الوضعية وهي تعني أن الناس جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات، لا فرق بين الناس على أساس اللون والصفة ولا حاكم ولا محكوم، وهذه المساواة ضرورية لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية ومن الأدوات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية التعليم.

([1])– بشيرة وعلي محمد أمين، مصدر سابق، صص30–31.

([2])– خبرة بن عبد العزيز، مصدر سابق، ص32.

وكذلك تعد المساواة المفتاح الرئيس للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية وكفالة الحرية، إذ أن المجتمع الذي تنعدم فيه المساواة، وتسود روح التمييز والتفريق يصل به الأمر في النهاية إلى الإنكار التام للحرية، ولا يقصد بالمساواة بين الناس المعنى المطلق لأن المساواة في الحقوق والواجبات لا تعني أن كل المواطنين متساوون في كل شيء، بل يقوم القانون بتحديد الحقوق والواجبات والجميع متساوون أمام القانون؛ لأن الطبيعة قد فرقت بين الأفراد في القدرات والمواهب ويقصد بالمساواة على إطلاقها غياب كل معاملة تفضيلية بين الأطراف في علاقة قانونية معينة، وينطبق مبدأ المساواة بطريقة عامة على جميع المجالات، وهذا يعني أن جميع الأشخاص وجميع المراكز يجب أن تعامل بطريقة مماثلة طبقاً لنفس القواعد ولنفس النظام القانوني، ويشمل المساواة أمام القانون، ثم المساواة في ممارسة الحقوق السياسية، والمساواة في تولي الوظائف العامة، والخدمات العامة، وأخيراً المساواة أمام القضاء.

ومن هنا فإن مشكلة عدم المساواة هي المشاكل المتفاقمة في كثير من المجتمعات وتحديد المجتمعات النامية، ولذلك تعتبر المساواة من أهم مرتكزات ومبادئ الحكم الرشيد. [1]

10. بناء الثقة بين مكونات المجتمع:

وهي تقوم على أساس بناء علاقة سليمة وواضحة بين المواطنين والدولة وبين بقية المكونات في المجتمع، ومن خلال ثقة هذا المواطن بأن ما يؤديه من التزامات وواجبات نحو الدولة يلاقي كل تقدير واحترام من قبل السلطة، وبالتالي فإنها تقوم هي بدورها بأداء واجبها نحو هذا المواطن، وبذلك يكون الأمر في النهاية متعلق بحسن سلوك القائمين على الشأن العام.

وما أن تتحقق هذه الثقة حتى يصبح المواطن أكثر استعداداً للقبول بالمجهود العام، وبالتالي يغدو مستعداً لتحمل كل مسئولياته كدفع الضرائب، وتأدية الرسوم والانخراط في الخدمة العامة، كما يصبح راضياً عن أي قرار تصدره الدولة وإن كان

([1])– بشيرة علي محمد أمين، مصدر سابق، ص35.

يصيبه بشيء من الأذى الشخصي، لإيمانه أن هذه السلطات لم تعدم وسيلة إلا واتخذتها في سبيل تجنيبه هذا الأذى، ويمكن بناء مثل هذه الإستراتيجية من خلال:

- تحقيق العدالة في توزيع التكاليف العامة.
- تمكين كل المواطنين بالتساوي من الحصول على حقوقهم دون تمييز.
- جودة الخدمات والإسهام في تأديتها.
- الحرص على الملكية العامة وحمايتها.
- بيان طرق الإنفاق والكشف عن مصادر الأموال.
- اعتماد مبادئ الوظيفة العامة وأخلاقياتها. [1]

11. الرؤية الإستراتيجية:

حسب مفهوم الحكم الرشيد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول، ويشير مصطلح الرؤية الإستراتيجية إلى التصورات الفكرية لتحقيق الأهداف التي يتعذر تحقيقها في ظل الإمكانيات والظروف الحالية، إلا أن من الممكن بلوغها على المدى الطويل، وهو بلوغ يقتضي وضوح الرؤية الإستراتيجية كونها الأساس النظري الذي تبنى عليه الخطط الإستراتيجية الهادفة لتحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل، وتعتمد الرؤية على مبدأ التقسيم الزمني للأهداف وتوزيعها على مراحل زمنية تتسم بالمرونة التي تعطي الرؤية الإستراتيجية قدرة التكيف مع المتغيرات غير المنتظرة والمفاجآت وأيضاً قصور التخطيط الإستراتيجي وهي عوامل تؤدي إلى تأجيل تطبيق الرؤية الإستراتيجية أو تنفيذها دون أن تلغيها.

(1)– أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، مصدر سابق، ص68.

والتخطيط الإستراتيجي هو عملية اتخاذ قرارات منظمة تسلط الأضواء على القضايا المهمة وكيفية حلها وتوفر عملية تخطيط الإطار العام للعمل: أسلوب لتحديد الأولويات واتخاذ خيارات حكيمة مع تحديد الموارد "المال، الوقت، المهارات"، وذلك بقصد تحقيق أهداف متفق عليها، وينبغي على ممثلي الدولة من أجل خدمة الجيل الحاضر وتأمين المستقبل، أن تكون لديهم رؤية ومنظور طويل الأجل بشأن ما هو مطلوب لتحقيق التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمعتقدات التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية والاقتصادية والجغرافية.

ثالثاً: تحديات بناء الحكم الرشيد:

لقد أشرنا فيما سبق أنه لا يمكن الحديث الحاد عن الحكم الرشيد بدون الديمقراطية الحقيقية، وكذلك نشير الآن إلى أن الحكم الرشيد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة، لكن هذا التحول لا يتم من غير مواجهة العواقب والتحديات وسنحاول الإشارة إلى بعض التحديات التي تواجه الحكم الرشيد وهي كالآتي:

1. بناء الشرعية وإجراء الانتخابات:

يقوم الحكم الرشيد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي أي أنها وصلت إلى الحكم عن طريق الإرادة الشعبية وبواسطة انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافة ونزيهة، ولا يمكن الحديث عن حكم رشيد دون وجود المؤسسات والتداول السلمي للسلطة والإقرار بالتعددية وانتخابات عامة ودورية ونزيهة، وفي غياب الشرعية التي تستمد إلى إرادة الأغلبية لجأت معظم الأنظمة الغير ديمقراطية إلى الاستناد إلى شرعيات تقليدية قبلية وقومية، ثورية وغيرها وهذا جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة، وكل هذه المميزات ليست بمثابة شرعية حقيقية لأن الشرعية الحقيقية تأتي من خلال الانتخابات النزيهة والتنافسية، وهي انتخابات تؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام الناخبين لاختيار حقيقي وحر، واختيار بين برامج متعددة وأحزاب متعددة ومرشحين متعددين، أما الانتخابات غير التنافسية فهي على النقيض تتم من أجل الحصول على

تصديق الناخبين على قوائم السلطة، والنتيجة هي أن هذا المجتمع يصبح مجتمع الفكر الواحد والحزب الواحد والرأي الواحد وبذلك تستمر أزمة الشرعية للنظام السياسي. [1]

2. الفساد:

يعتبر الفساد من أكبر التحديات التي تواجه بناء الحكم الرشيد ويعرف الفساد طبقاً للبنك الدولي على أنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، وكما عرفه المفكر "إد يلهرنز" بأنه "فعل غير قانوني أو صور من الأفعال غير القانونية التي تم ارتكابها بأساليب غير مادية، ومن خلال أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني والاجتماعي وذلك للحصول على أموال وممتلكات أو لتحقيق مزايا شخصية"، وهناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظواهر وهي:

- وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر السلطة في البلاد ولا تقبل المشاركة.
- غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي.
- انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني.
- بروز ظاهرة المحسوبية على حساب المصلحة العامة.
- ضعف الأجهزة الرقابية.
- انهيار المستويات المعيشية للفرد.
- بروز قيادات ضعيفة وغير كفوءة في مجال عملها.

كما أن للفساد أشكالاً متعددة وهي:

- **الفساد السياسي:** ويتعلق بهرم السلطة أي فساد الحكام من خلال استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة.
- **الفساد الإداري:** وهو فساد بعض الموظفين في المستويات المتوسطة من الهرم الإداري، حيث تتم عمليات الفساد بين الموظف العام والعميل صاحب الخدمة لقاء تسهيل معاملته وإنجازها بأسرع وقت بطرق ملتوية.

([1])– بشيرة على محمد أمين، مصدر سابق، ص‌ص40–41.

ومهما اختلفت أشكال الفساد فإنه لا يخرج عن التصنيف الذي قدمته دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي:

- إساءة استخدام السلطة العامة للحصول على مكسب شخصي.
- السياسة غير المشروعة.
- الاختلاس.
- الرشوة.
- المحاباة.
- الابتزاز.
- إساءة حرية التصرف.
- المنافع الشخصية.
- الخداع والاحتيال. [1]

3. الظروف الاقتصادية:

لقد كان تأثير العوامل الاقتصادية على القطاعات الاجتماعية والتنمية الإنسانية بالغاً في سلبياته الكمية والكيفية، فبقدر ما يؤدي صعوبة الظروف الاقتصادية إلى تزايد التفاوت في المداخيل، وبالتالي إلى تزايد حدة التوترات الاجتماعية وانكماش لغة الحوار، يجعل تفاقم التهميش والإقصاء من الحياة الاجتماعية والسياسية يطال ملايين البشر الذين يرون في أنفسهم غير معنيين بعملية التنمية.

وتشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الوطيدة بين العدالة التوزيعية والعنف السياسي[2]، وبهذا فإن الأوضاع الاقتصادية السيئة تعتبر تحدي كبير لبناء الحكم الرشيد وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية البشرية والاقتصادية.

([1])– خيرة بن عبد العزيز، مصدر سابق، صص190–198.

([2])– يوسف زدام، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص142.

الخاتمة

يقوم الحكم الرشيد في الدول على مجموعة من المبادئ والمرتكزات والمقومات التي تشكل مضمون هذا النوع من الحكم، وقد استقر في الذهن السياسي والإنساني أن الحكم الرشيد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة، ومن أفراد يتفاعلون اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، وهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شئون بلد ما على المستويات كافة، وهو الأنظمة والإجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة السياسية باسم الدستور ومن ذلك اختيار القيادات وتداول السلطة ويعمل على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية وهذا يؤدي إلى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بما في ذلك الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة وهذا يحقق أهم مرتكزات الحكم الرشيد وهي الرؤية الإستراتيجية والتي تحقق التنمية وفق خطط إستراتيجية محددة.

قائمة المراجع

1. أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد "إطار نظري"، ط1، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).
2. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2007، عمان الأردن.
3. بشره وعلي محمد أمين، آليات الحكم الراشد في إدارة التنوع الثقافي "دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من جامعة السليمانية العراق، 2014.
4. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
5. حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، 2012.
6. ستار شرهان الزهيري، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة والديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد السابع.
7. سلوى شعراوي جمعة وآخرون، إدارة شئون الدولة والمجتمع، ط1، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات, بلا. ت).
8. عبد العزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر العربي والإسلامي "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014.
9. عربي محمد، الديمقراطية والحكم الرشيد، مجلة السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، عدد خاص، أبريل 2011.
10. كريمة يقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، الجزائر، 2012.
11. هاني توفيق، "الشفافية والمساءلة", رفاعية أم ضرورة"، مجلة الإصلاح

الاقتصادي، العدد 12، يناير 2005.

12.يوسف زدام، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.